مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

تقييم إستراتيجيات إدارة موارد النقد الأجنبي في ظل الأزمات الأقتصادية والمالية

محمود حسن محمد

نورالهدى محمدين

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت الدراسة للتعرف علي مصادر موارد النقد الأجنبي بالسودان، و مجالات إستخداماتها.كما هدفت للتعرف علي الأزمات المختلفة التي مر بها الإقتصاد السوداني وأثرت في إدارة موارد النقد الأجنبي.و أيضاً هدفتلوضع الإستراتيجيات المناسبة لإدارة تلك الأزمات.إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. و لطبيعة الدراسة تم الإعتماد علي عينة غير قصدية من الجهاز المصرفي السوداني . حيث تم تصميم أستبانة لجمع البيانات. تم توزيع 200 إستمارة أسترجع منها 174بنسبة 87%. و للتأكد من درجة الإعتمادية في البيانات تم إستخدام إختبار الفاكورنباخ و إستخدام إختبار كاي تربيع و المنوال لإختبار صحة الفرضيات. و قد توصلت الدراسة لنتائج أهمها:عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يزيد من معدلات الطلب علي النقد الأجنبي للإستيراد من الخارج.وأن ارتفاع استراتيجيات ذات اهداف مجودة تحقق الاستقرار في موارد الاجنبي الي داخل الجهاز المصرفي.و من أهم التوصيات:يجب إنشاء وحدة للإنذار المبكر بأزمات النقد الأجنبي ببنك السودان المركزي للتنبؤ بالأزمات المحتملة، و تعمل علي وضع الخطط الإستراتيجية التي تدعم موارد النقد الأجنبي.تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، وليس تصدير فائض الإنتاج ، لتعظيم العائد من النقد الأجنبي مع ترشيد الواردات .

ABSTRACT:

The research aimed to identify the resources of foreign exchange in the country, and its fields of utilization; besides identifying the different crises, which encountered the Sudanese economy and affected managing foreign exchange resources; in addition to introduce the convenient strategies to manage such crises. The research had adopted the descriptive, analytical methodologies. For the nature of the study a random sample from the banking sector had been chosen using a questionnaire to collect the data, 200 copies were distributed and 174 copies of them were received representing 87%. To confirm the reialability of the study data Alpha- cronbach method had been applied, besides using Chi-square test in order to test and analyze the data. The major findings of the research indicated that the lack of coordination between the fiscal and monetary polices will increase the rates of demand for foreign exchange to cover the bill of imported goods.Moreover, applying certain strategies with specific objectives may lead to stability in foreign exchange resources. The research main recommendations include the call for establishing an Early Warning Unit (EWU) at the Central Bank of Sudan to predict the potential foreign exchange crises, and to set

possible strategies which will support the foreign exchange resources position.Moreover, the country has to adopt the strategy of production for export, instead of exporting the production surplus, which will maximize the foreign exchange resources besides rationalizing import at the same time.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، السياسة النقدية، الإستيراد، التصدير

المقدمة:

تعتبر موارد النقد الأجنبي من حيث وفرتها أو ندرتها لأي دولة أحد المؤشرات الهامة للتعبير عن مدي قوة أو ضعف إقتصاديات تلك الدولة، عليه يجب الإهتمام بموارد النقد الأجنبي وإدارتها وفق إستراتيجيات محددة وصولاً للنتائج التي تحقق الأهداف المرسومة . لذا فإنه من الأهمية بمكان الوقوف والتعرف على طبيعة الأزمات بما يمكن من إدارة موارد النقد الأجنبي وكذلك التعرف علي الإستراتيجيات المناسبة للتعامل مع هذه الازمات و العمل علي تقويم إستراتيجيات إدارة موارد النقد الإجنبيووضع الخطط للتنبؤ أيضاً بالأزمات المستقبلية محتملة الحدوث،.

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث لتقديم عرض علمي موثق للتعرف علي مشكلة إدارة موارد النقد الأجنبي في ظل الازمات ، ثم وضع المقترحات و الإستراتيجيات المناسبة التي يسهل ترجمتها لحلول عملية ، وذلك من خلال الألمام بالآتي :

- التعرف علي مصادر موارد النقد الأجنبي بالبلاد، و مجالات إستخداماتها.
- معرفة العوامل المختلفة المؤثرة علي إدارة موارد النقد الأجنبي بالسودان .
- التعرف علي الأزمات المختلفة التي مر بها الإقتصاد السوداني وأثرت بشكل مباشر وخاص في إدارة موارد النقد الأجنبي.
- تقديم نماذج لدول أخري تعاملت مع أزماتها وفق إستراتيجيات تساعد في الإستفادة منها التعامل مع أزمات السودان الحالية، مما يمكن من إستنباط رؤي مختلفة تساعد في التعامل معها حالياً ومستقبلياً .

مشكلة الدراسة :

أصبحت مشكلة النقد الأجنبي وإدارة موارده من المشاكل التي تشغل بال المهتمين بإدارة موارد البلاد الإقتصادية، وكذلك الحكومات المتعاقبة علي إدارة البلاد وذلك لما لها من أهمية قصوي في الإقتصاد الكلي، وأيضاً لما لها من أهمية وإنعكاسات علي تحديد سعر الصرف ورسم سياسات الدولة الكلية .

ولكن واقع الحال يطرح جملة من التساؤلات يمكن تلخيصها في الآتي :

-لماذا تنشأ أزمات النقد الأجنبي بصورة متكررة في السودان ؟

- ما طبيعة هذه الأزمات هل هي أزمات (مالية، إقتصادية ، سياسية)؟

- ما هي الإستراتيجيات والخطط الإدارية التي يمكن تبنيها لمجابهة أزمات النقد الأجنبي في السودان؟

- ما مدي فعالية الإستراتيجيات المطبقة لإدارة موارد النقد الأجنبي في السودان؟

أهمية الدراسة :

1-الأهمية العلمية:

أ. ندرة الأبحاث التي تناولت الإستراتيجيات المختلفة لإدارة موارد النقد الأجنبي.

ب.توضيح عمق الإرتباط و التداخل بين إقتصادات العالم المختلفة، و عكس مدي تأثير بعضها البعض مما يحتم وضع رؤي إستراتيجية لإدارة موارد النقد الأجنبي في ظل الأزمات.

ج. أهمية التنفيذ السليم لإستراتيجيات إدارة موارد النقد الإجنبي بهدف تجنب أزمات النقد الأجنبي

2-**الأهمية العملية:** فتتمثل في:

أ. دراسة و تقويم أستراتيجيات إدارة موارد النقد الأجنبي في ظل الأزمات.

ب.مساعدة المصارف و المؤسسات المالية في وضع الأُطر العلمية لإدارة موارد النقد الأجنبي، و التنبؤ بالأزمات المستقبلية محتملة الحدوث التي يمكن أن يمر بها الإقتصاد السوداني مستقبلاً.

ج. توضيح أهمية إدارة موارد النقد الأجنبي إذ أنها أحد العوامل الأساسية في رسم سياسات الإقتصاد الكلي.

فروض الدراسة :

يحاول الباحث من خلال إجراء الدراسة إيجاد أجوبة لمجموعة من الفروض التي أثارها و ذلك بإجراء الإختبارات عليها و التحقق من مدي صحتها و ذلك بإستخدام بعض المعالجات الإحصائية للبيانات الأولية التي جمعت لهذا الغرض و الفروض التي وضعت للدراسة هي:

1. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل السياسة المالية والنقدية وبين تحجيم الطلب المتزايد علي النقد الاجنبي.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتباع استراتيجيات ذات أهداف محددة وبين استقرار موارد النقد الاجنبي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تغطي الدراسة القطاع المصرفي السوداني متمثلاً في :

- بنك السودان المركزي .
- البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

الحدود الزمانية:

الحدود الزمانية للدراسة الميدانية: العام 2014

منهج الدراسة وأدوات التحليل :

نظراً لطبيعة موضوع البحث فقد إعتمد الباحث علي المنهج المستخدم في البحوث و الدراسات الإقتصادية و الإدارية و هو المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة :

تم أخذ النماذج التالية لدراسات سابقة تناولت مواضيع شبيهة بموضوع البحث. إذ لم يجد الباحث دراسات سابقة تطرّقت لذات موضوع الدراسة :

دراسة مأمون محمد سيد احمد الفكي (2005م):

تناولت الدراسة أهمية سعر الصرف وتأثيره على موارد النقد الأجنبي ونتائج سياسات سعر الصرف والعلاقة بين سعر الصرف وميزان وميزان المدفوعات، ومحاولة الوصول إلى الملائم من هذه السياسات بما يتناسب والتحولات في أداء الإقتصاد السوداني. و تمثّلت مشكلة البحث في الطلب الزائد على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث مشكلة إرتفاع أسعارها أمام العملة السودانية، وإنعكاس هذا التأثير السلبي على الصادرات السودانية ومن ثم يحدث

العجز في ميزان المدفوعات. تكمن أهمية الدراسة في محاولة الوصول إلى الملائم من سياسات سعر الصرف بما يتناسب والتحولات في أداء الإقتصاد السوداني وكذلك ربط العلاقة بين السياسات والتحليل الإقتصادي والمالي. إختبرت الدراسة صحة الفرضيات الاتية : سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، سياسة التحرير الاقتصادي قد تعطي تأثيرا سالبا على ميزان المدفوعات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها: بعض الدول نجدها إضطرت للتدخل لتحديد سعر الصرف بها، وذلك للحد من الآثار السيئة لهذه التقلبات للمحافظة على ثبات أسعار عملتها، وذلك عبر إنشاء صندوق موازنة للصرف وإجراء تخفيض للعملة والرقابة على النقد.أثر سياسات سعر الصرف على الصادرات والواردات، فقد إختلفت هذه السياسات في آثارها على الصادر والوارد في التأثير على نتائج سعر الصرف، إذ ليس كل تخفيض يؤدي إلى زيادة الصادرات أو الحد من الواردات.أوصت الدراسة بأنه: يجب على السودان العمل على تخفيض درجة إعتماده على العالم الخارجي، ويمكن إستخدام سياسات تشجيع الإنتاج المحلي، وتقييد الواردات عن طريق الرسوم الجمركية وغيرها، وفي المقابل تشجيع سعر الصادر عن طريق تخفيض ضريبة الإنتاج، كذلك أوصت الدراسة بعدم اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تشتمل عليه سياسات صندوق النقد الدولي لعلاج العجز في ميزان المدفوعات. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تناولها لتقييم إستراتيجيات إدارة موارد النقد والتي تعتبر سعر الصرف جزء منها.

دراسة أبوبكر عبدالله سليمان الطيب (1999م):

تناولت الدراسة أثر إستخدام وتطبيق سياسة التحرير الإقتصادي لإعادة هيكلة الإقتصاد السوداني بهدف رفع معدلات النمو الإقتصادي، وذلك بمعنى تحرير الأنظمة السعرية وتمكينها من عكس التكلفة الإقتصادية، وسيادة قوى العرض والطلب كآلية ملائمة لتحريك وتوزيع الموارد على الإستخدامات المختلفة بالشكل الذي يعتمد تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كذلك يشمل التحرير الإقتصادي إلغاء القيود على الإستثمار (محلي/ أجنبي) بجانب تحرير معاملات النقد الأجنبي وإنشاء الأسواق المالية.تتلخص مشكلة البحث بصورة واضحة في معرفة تأثير تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي على موارد وإستخدامات النقد الأجنبي في السودان، وذلك بغرض التعرف على أثر هذه السياسة على النقد الأجنبي. تنبع أهمية البحث في أنه محاولة إضافية لأدبيات التحرير من ناحية أنه يساعد في الوصول إلى نتائج يمكن الإستعانة بها في توجيه السياسة الإقتصادية التي تحكم معاملات النقد الأجنبي.يهدف البحث لتحقيق التعرف على المفاهيم النظرية في مجال النقد الأجنبي بما يساعد على فهم ومعرفة أثر سياسة التحرير الإقتصادي عليه.إختبرت الدراسة صحة الفرضيات الاتية: أداء الإقتصاد السوداني تميز بالتدني المستمر خلال فترة الدراسة مما إستوجب إجراء إصلاحات هيكلية عن طريق سياسات التحرير الإقتصادي، كما إختبرت أيضا صحة تطبيق سياسات وبرامج التحرير الإقتصادي ترتب عليها تحسين واضح في موارد وإستخدامات النقد الأجنبي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها تفاقم عجز ميزان المدفوعات يؤدي إلى لجوء السلطات المسئولة إلى الإقتراض لسد العجز بالموارد والاستخدامات.هناك تناسب طردي في إرتفاع سعر الصرف ومعدلات التضخم. أوصت الدراسة ان تتناسب الخطط الإقتصادية الموضوعة مع الموارد المتاحة وبالتالي تقليل الإعتماد على الدين الخارجي.وضع سعر صرف مناسب ومشجع لتحفيز المصدرين للدخول في عمليات الصادر، مع تقليل الرسوم والقيود على الصادرات. يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر سياسات التحرير عن موارد وإستخدامات النقد الأجنبي، وتختلف عن الدراسة الحالية التي تناولت الإستراتيجيات المختلفة لإدارة موارد النقد الأجنبي مع التركيز على جانب الأزمات.

دراسة الصادق عثمان حميدة (2008م) :

تناولت الدراسة معرفة أثر سياسات سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي، وذلك بإستعراض نظم ونظريات سعر الصرف والسياسة المتبعة في السودان وأثرها على متغيرات الإقتصاد الكلي. هدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي والمعاملات الإقتصادية قياسا واقعيا مبنيا على البيانات الإحصائية التي تتعلق بهذه المؤشرات والمعاملات. تمثلت مشكلة الدراسة في أن سعر الصرف يعتبر من أهم أدوات سياسات الإصلاح الإقتصادي.تنبع أهمية البحث بالنسبة لمعظم الأكاديميين والإقتصاديين والسياسيين والمهتمين بسياسات سعر الصرف وذلك لما واجهته من مشاكل ومعوقات على مختلف مراحل الدولة. كما تمكن أهمية هذا البحث معرفة تأثيره على مؤشرات الإقتصاد الكلي.إختبرت الدراسة صحة الفرضيات الاتية : إن سياسات سعر الصرف تؤثر على زيادة الصادرات والواردات ، سياسات سعر الصرف تؤثر على معدلات العرض من النقد. توصلت الدراسة إلى نتائج منها سياسة زيادة سعر الصرف أي تخفيض قيمة الجنيه السوداني ليست هي الوحيدة التي تؤثر على تنافسية الصادرات السودانية وزيادتها، إنما هناك متغيرات أخرى تساهم بصورة أكبر في زيادة الصادرات. زيادة سعر الصرف أدت إلى زيادة عرض التعدد وهذا الإجراء تسبب في مشاكل إقتصادية أخرى مثل زيادة معدل التضخم. أوصت الدراسة الي أن خفض التضخم وذلك بالعمل على إستقرار سعر الصرف وتقليل الإنفاق الحكومي ، إنشاء صرافات تعمل وفق آلية العرض والطب لسعر الصرف بحيث تقوم بجذب موارد النقد الأجنبي إلى داخل الجهاز المصرفي. يرى الباحث ان هذه الدراسة قدمت أطروحة عن سياسات سعر الصرف على أداء متغيرات الإقتصاد خلافاً لما تناولتهالدراسة الحالية.

دراسة مجدي فتحي محمود(1999م) :

تناولت الدراسة أن إختلاف سياسات سعر الصرف من دولة لأخرى تبعا لإختلاف الظروف الإقتصادية والمالية التي تشهدها تلك الدولة. تمثلت مشكلة الدراسة في أن الدولة التي تعاني ندرة في مواردها من النقد الأجنبي فإن سياسة سعر الصرف تعتبر من أهم سياساتها، وإن التخفيضات المتلاحقة للجنيه السوداني من أكبر المشاكل التي تؤثرعلي العملة الوطنية رغما عن الزيادة الطفيفة التي تطرأ على قيمة الصادرات.تكمن أهمية الدراسة في ضرورة توفر العملات الأجنبية للإقتصاد الوطني لكونها المصدر الرئيسي لتوفير إحتياجات الدولة لتمويل وارداتها وسداد إلتزاماتها الخارجية. إنصب هدف الدراسة في تقديم عرض علمي موثق لمشكلة عدم إستقرار سعر الصرف، ثم وضع مقترحات مناسبة وترجمتها الي حلول عملية. إختبرت الدراسة صحة الفرضيات الاتية : تذبذب سياسات النقد الأجنبي يؤثر تأثيرا مباشرة في سعر الصرف.عدم إستقرار سعر الصرف يؤثر على السياسات الإقتصادية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها صعوبة الوصول لسعر الواقعي للجنيه السوداني في ظل سوق لا توجد فيه إحصائيات أو دراسات أو معلومات وافية. أوصت الدراسة على أنه يجب أن يكون هناك تنسيق كامل لكافة القطاعات الإقتصادية التي تتعلق بالنقد الأجنبي، والعمل على إيجاد سياسة موحدة للنقد الأجنبي بالبلاد.عدم فصل سياسات النقد الأجنبي من السياسات الإقتصادية الكلية، وعدم وضع حلول جزئية أو وقتية.يرى الباحثان ان هذه الدراسة تناول سياسات النقد الأجنبي في السودان، وتختلف عن الدراسة الحالية التي قامت بالبحث عن إستراتيجيات إدارة موارد النقد الأجنبية في ظل الإزمة.

دراسة آدم على يحيى آدم(2009م):

تناولت الدراسة الأزمة المالية العالمية نوفمبر 2009 وأثرها على سوق الخرطوم للأوراق الماليةمتناولا بداية الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على المؤسسات المالية العالمية والأنظمة الإقتصادية المختلفة، والتحديات التي تواجه تلك الأنظمة.تكمن أهمية البحث في إطار دراسة الأزمات المالية والتي لها أثر كبير على الإقتصاد والإستثمار الأجنبي والأسواق المالية.تمثلت مشكلة البحث في التركيز لمعرفة الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية على العالم ومن ثم معرفة الآثار المترتبة عليها ، وبالتحديد على سوق الخرطوم للأوراق المالية.إختبرت الدراسة صحة الفرضيات الاتية : هل للتعامل الربوي دور كبير في خلق الأزمة المالية العالمية وإنتشارها بين العالم؟ هل تؤثر الأزمة المالية على سوق الخرطوم لأوراق المالية؟ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: سوق الخرطوم للأوراق المالية منفرد تماما عن الأسواق الأمريكية، بحيث لا توجد محافظ أمريكية ببورصة الخرطوم وهذا بدوره قلل من تأثر البورصة بالأزمة المالية العالمية وأزمة الأسواق الأمريكية وأيضا التعامل بسعر الفائدة بطبيعته لا يحفظ حق الدائن وبالتالي يؤدي إلى إفلاسه بخلاف القرض الحسن أو المضاربة أو أي صيغة تحفظ للطرفين الحق. أوصت الدراسة بالتوجه نحو الإقتصاد العالمي أو النظام الإقتصاديات الإسلامي كبديل للنظام التقليدي لفظ حقوق جميع الأطراف، العمل على تحويل آثار الأزمة العالمية إلى آثار إيجابية بإجتذاب رؤوس الأموال الهامة. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها سلطت الضوء فقط على تداعيات الأزمة المالية على قطاع سوق الخرطوم للأوراق المالية. بينهما تناولت الدراسة الحالية الإستراتيجيات المختلفة موارد النقد الأجنبي في ظل الأزمات المختلفة ومن بينها الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول:موارد النقد الأجنبي في السودان:

يمكن تقسيم موارد النقد الاجنبي الي:

1/ الإيرادات المنظورة وتشمل موارد النقد الأجنبي من الصادرات المختلفة. وقد كانت الصادرات الزراعية لوحدها تمثل 90% من الصادرات السودانية قبل العام 1999م ، حيث يؤثر ذلك علي معدل إنسياب موارد النقد الأجنبي وبالتالي علي الإيرادات العامة للدولة وخططها في التنمية. لذا لابد من الإهتمام بترقية وتطور الصادرات غير البترولية ودعمها أفقياً ورأسياً (الامين ادم ، 2009م).

2/ **الإيرادات غير المنظورة:**تشمل موارد النقد الأجنبي من خلال عائد الخدمات المختلفة كذلك المشتروات من أرصدة الحسابات المحفوظة بالنقد الأجنبي ، والمعروضة في سوق النقد الأجنبي.يشكل كل من بنك السودان المركزي ، والبنوك، والصرافات، السوق الرسمي للنقد الأجنبي بالسودان ، وهناك سوق آخر تتعدد صوره وأشكاله ، ومعاملاته وهو ما يعرف بالسوق الموازي ، وتعتبر كل المعاملات التي تتم فيه من العمليات غير المنظورة .

3/ **الإيرادات من المعاملات الرأسمالية** : يتم التعاون مع العالم وفق رؤية إستراتيجية واضحة تحدد الأولويات والمعايير والأسس والضوابط للإستثمار بما يخدم مصالح البلاد. يتمثل أحد شروط جذب الإستثمارات الخارجية في ضرورة تحقيق الإستقرار السياسي والأمني .

4/ **القروض والمعونات الدولية:**هذه المصادر تشتمل علي مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- مجموع المؤسسات الدولية الإقليمية وهذه المجموعة بطبيعتها تحكمها إتفاقيات دولية للدول الإعضاء فيها وكذلك المؤسسات الدولية الرئيسية أي مجموعة البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية ، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ب- المجموعة الثانية تمثل مجموعة دول التعاون الثنائي : وهذه تحكمها إتفاقيات التعاون الثنائي التي تبرمجها الدول المتلقية مع الدول المانحة ، وتحكمها طبيعة العلاقات بين الطرفين.

مما يجدر ذكره هنا أن السودان تلقي العديد من القروض والمعونات الدولية مثلت مصدراً للنقد الأجنبي ساهمت بشكل ملموس في تنفيذ العديد من مشروعات التنمية التي لابد من توفر المكون الخارجي لها في شكل موارد للنقد الأجنبي حيث أن معظم المشاريع الكبيرة في قطاعات البنية التحتية إعتمدت عليها. كما لعبت القروض والمعونات الدولية دوراً مقدراً وفعالاً في إنشاء العديد من مشاريع التنمية الهامة في السودان.(محمد خير احمد ، 2009م).

المحور الثاني : إستخدامات النقد الأجنبي في السودان

تتمثل أهم مجالات إستخدامات النقد الأجنبي في الآتي:

1. **تغطية الإستيراد (الإستخدامات المنظورة للنقد الأجنبي):**

يشكل الإستيراد المكون الأكبر لإستخدامات النقد الأجنبي عليه يجب أن يسعي التخطيط الإستراتيجي إلي توطين العديد من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها وذلك من أجل العمل علي ترشيد إستخدام النقد الأجنبي، حيث أن ترشيد الإستخدام يصب في خانة زيادة الموارد. سجل الإستيراد خلال الفترة السابقة تذبذباً لعدم وجود سياسات مستقرة حيال نظم الإستيراد .

2. **الإستخدامات غير المنظورة:**

ويقصد بإستخدامات النقد الأجنبي غير المنظورة كافة الإستخدامات للنقد الأجنبي بخلاف تلك الإستخدامات التي تغطي الإستيراد السلعي ، وتشمل مجالات شتي تم تحديدها وتقنينها وفق ضوابط وتوجيهات إستخدامات النقد الأجنبي التي حددها بنك السودان المركزيمنها:إعادة تحويل رأس المال والأرباح، تحويلات الطلاب الدارسين بالخارج، تغطية مصروفات السفر.

3. **سداد القروض والديون الخارجية :**

ظهرت أزمة الديون كمشكلة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، و كانت بداية وضع الحلول لهذه الأزمة عن طريق مبادرات تخفيض عبء الديون علي الدول النامية. ولحل مشكلة ديون الدول النامية ، والسودان من بينها يكون ذلك عبر الإتفاق مع المؤسسات الدولية والإقليمية. ولذلك لابد من الإسراع بإتخاذ الخطوات اللازمة و العمل علي تطبيع علاقتنا مع المجتمع الدولي للأستفادة مما هو متاح الآن من مساعدات الدول الخارجية والمجتمع الدولي و العمل لتحقيق الآتي:

أولاً: شطب جزء مقدر من الديون الخارجية وجدولة المبتقي علي فترات طويلة وبشروط ميسرة مما يلغي عملياً عبء الديون.

ثانياً: الإستفادة من المبادرات المتاحة وأهلية السودان في حل مشكلة الديون الخارجية، مثل مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون "HIPC" وبرنامج الحقوق المتراكمة "RAP" صندوق النقد الدولي .(عبدالوهاب عثمان ، 2001م).

المحور الثالث: سياسات النقد الأجنبي وأثرها علي موارد وإستخدامات النقد الأجنبي :

تبني الإقتصاد السوداني خلال عقدي التسعينات وبداية الألفية الثانية جملة من السياسات تهدف جميعها للعمل علي زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي وترشيد الإستخدام وإن إختلفت مناهجها، وتفاوتت هذه السياسات ما بين منهج وآخر ولكنها عملت جميعها علي التركيز علي تناول تحفيز الصادرات، تقنين الواردات، هيكلة التعريفة الجمركية، ترشيد الطلب والإستخدامات غير المنظورة.علاوة علي السياسات التي تهدف إلي خلق الإستقرار لسعر الصرف للعملة الوطنية في مقابلة العملات الأجنبية . حيث إستهدفت تلك السياسات في جانب الإنفاق علي تحقيق التوازن والإستقرار في الإقتصاد الكلي. وخفض معدلات التضخم. وتحقيق إستقرار سعر الصرف الواقعي الموحد المرن. وفي جانب إيردات الموازنات فقد هدفت تلك السياسات الي تعديل قوانين المؤسسات والهيئات والشركات العامة والمواصلة في ترشيد الصرف في المال العام وتعظيم الإيرادات العامة. ومحاصرة الإيرادات غير المقننة. وقفل منافذ التهريب، وتحرير كل عمليات الحساب الجاري.في عام 2004م إتخذ البنك المركزي قراراً برفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخري بعد أن أصبح للبنك المركزي إحتياطي لا بأس به من العملات الحرة، عند العام 2005م قام بنك السودان المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرافات تم إجراء بعض التعديلات في سياسات النقد الأجنبي تتمثل فيالإستمرار في سياسة إدارة سعر الصرف وصولا للقيمة الحقيقية للدينار السوداني، وتمت إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية.ركزت سياسات النقد الأجنبي للعام 2010م بشكل أساسي علي تنظيم وإستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق سعر صرف مستقر ومرن، وبناء الإحتياطيات من النقد الأجنبي.عمدت سياسات النقد الأجنبي للعام 2011م علي تشجيع الصادرات غير البترولية بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة ، وتعزيز دور الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات غير البترولية، والإستمرار في ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي.أما سياسات النقد الأجنبي للعام 2012م فقد إختطت بأن يلتزم بنك السودان المركزي بتنفيذ سياسة الصرف التي حددها البرنامج الإسعافي (2012-2014م) والتي تهدف إلي الوصول تدريجياً لسعر صرف مستقر خلال فترة البرنامج تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة.(تقرير بنك السودان ، 2000م-2012م).

المحور الرابع: الاستراتيجيات التى يمكن أن يتبناها السودان لادارة موارد النقد الأجنبي فى ظل الأزمات:

تطرح الدراسة ستة إستراتيجيات:

1/ الإستراتيجيه الاولي: إستراتيجية إنشاء وحدة الانذار المبكر بالأزمات.

من خلال عملية التخطيط الإستراتيجى تستطيع وحدة الإنذار المبكر تحقيق أهدافها المتمثلة فى:تزويد الجهات المختصة بالبيانات والمعلومات الحقيقية عن بيئتها الداخلية والخارجية، ووضعها موضع المبادر للتعامل مع أى تغيرات غير متوقعة.التعرف على الإمكانيات الداخلية وما بها من نقاط قوة يمكن توظيفها، وأوجه ضعف

2/ الإستراتيجية الثانية: إستراتيجية زيادة وتعظيم إيرادات النقد الأجنبى من الصادرات غير البترولية.

إن التحدى الماثل فى مواجهة الصادرات غير البترولية يحتم على الدولة إتباع سياسة متكاملة وبناء إستراتيجية ورؤية مستقبلية متكاملة لتطوير هذا القطاع تكون أهم أهدافها:جعل التصدير هو القطاع الجاذب للأستثمارات الأجنبيه وإستغلال موارد البلاد المختلفة والمزيا النسبيه لكثير من المنتجات والمحاصيل السودانية.تشجيع إنشاء وقيام مؤسسات وكيانات تجارية يكون هدفها الرئيسى تنمية الصادرات غيرالبترولية والعمل على تحسين قدرات التصدير التنافسية.

3/ الإستراتيجية الثالثة: إستراتيجية تدعيم إرتباط السودان بالعالم الخارجى.

تشكل مساهمة المعونات الخارجيه المتمثلة فى القروض والمنح الخارجية الرقم الأكبر لموارد النقد الأجنبى للسودان فى التاريخ الحديث، وقد تفوق على موارد النقد الأجنبي المتحصلةمن الصادرات فى كثير من الفترات، وساهمت كذلك بشكل وآخر فى دفع عجلة التنمية فى البلاد خلال العقود السابقة،ذلك من خلال العمل على التطبيع الكامل لعلاقة السودان مع المؤسسات والدول المانحة وفق برنامج محدد، وذلك بدءاً بإعادة تطبيع علاقات السودان مع صندوق النـــقد الدولى والبنك الدولى، إضـــافةً إلى المؤسسات العالمية و الإقليمية الآخرى.

4/ الإستراتيجية الرابعة: إستراتيجية ترشيد الإنفاق العام.

و ذلك عبر طرح عدة إستراتيجيات تقود الى ضبط الإنفاق العام وترشيدة، مع ضرورة تحديد سقف زمنى لكل خطة إستراتيجية مطروحة، والعمل فى نفس الوقت على قياس الإنحرافات وتصحيحها ومعالجتها:العمل وفق إستراتيجية ضبط الإنفاق الحكومي (الجاري والتنموي) وترشيده بما لا يتعدى حدود الموارد المتوفرة للحكومة، والإلتزام الصارم بنصوص القانون فيما يتعلق بالإستدانة من الجهاز المصرفي، والذي يؤكد على أن إستدانة الحكومة "مؤقتة" ويتم سدادها خلال نفس العام المالي. العمل على زيادة الإيرادات والموارد الحكومية بنسبة لا تقل من 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

5/ الإستراتيجية الخامسة:إستراتيجية تقوية وتطوير الجهاز المصرفى.

يمكن إبراز معالم إستراتيجية تقوية وتطوير الجهاز المصرفى من خلال الاستراتيجيات التي تعني بمراجعة المناهج الدراسية على مستوى أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والكليات ذاتالصله بالجهاز المصرفى وذلك بتوجيه الإهتمام نحو التعليم الفنى التقنى بدلاً من التركيز على التعليم الاكاديمي البحت ودعمه بآخر ما توصل اليه العلم فى المجالاتالمصرفية. وضع خطط إستراتيجية للبنوك لـــبناء إحتياطى أكبر مـــن رأس المال.تشـــديد الـــرقابة على عـــــمل المصارف والمؤسسات الـــمالية، وزيادةالإحتياطيات النقدية الإلزامية للمؤسسات المالية ووضع قواعد محاسبية أكثر تشدداً وشفافية، وإلزامها بتطبيق القواعد والمعايير الدولية. وذلك من خلال تقوية مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

6/ الإستراتيجية السادسة:إستراتيجية بناء القدرات.

للتغلب علي مواجهة التحديات الراهنة تتقدم الدراسة بالخطط الإسترتيجية التاليةلبناء القدرات وفى هذا الصدد يتعين تبنى خطة إستراتيجية تعمل لتحقيق مايلى:تغير فلسفة التعليم وتحريرها من الأساليب التقليدية والإهتمام بالجوانب المعرفيه مع التركيز على التعليم التقنى والفنى، ونقل التكنولوجيا المرتبـــطة بذلك.ربط الوظيفة بالمعرفة، والمهارة، ومستوى إنتاجية الفرد ونوعيتها، وفى هذاالصدد ينبغىالمحافظة على الكوادر القومية ذات التخصصـــاتالنادرة والحد من هجرة الأدمغة عالية القدرات والإهتمام بالتدريب، علاوة على تقلـــيلالإنفاق بالنقد الأجنبى على تدريب الكودار بالخارج وتوطين التدريب والتأهيل داخلياً.صياغة وتوجيه الإستراتيجية التعليمية الى بلورة أهداف إستراتيجية إضافية تضمنأن يشمل تأهيل الكوادر الوطنية قيم مهـــمةلإنـــجاز التوجـــهات الإستراتيجية كقيـــــمةإحترام الوقت، والتفانى فى العمل وإتقانه.

الإطار التطبيقي

إجرءات الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العناصر التي يرى الباحث امكانية تعميم النتائج المرتبطة بمشكلة الدراسة عليها والمتمثل، بالعاملين ببنك السودان المركزي والعاملين بالبنوك التجارية .

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من العاملين بالجهاز المصرفي ببنك السودان المركزي و بالبنوك التجارية، تم الإعتماد على العينة الميسرة (غير إحتمالية) لأنها تتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات(اوما سيكاران ، 2006م) تم تحديد حجم العينة على أساس أن حجم العينة 10% إذا كان المجتمع كبيراً (مصطفي فوائد ، 2003م)[11]تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (200) مفردة من ذوي الاختصاص.

تحليل بيانات الدراسة

الاستبانات الموزعة والمستلمة لعينة الدراسة

جدول رقم (1): الاستبانات الموزعة والمستلمة

عينة الدراسة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	النسبة المئوية
ببنك السودان المركزي	20	20	%100
العاملين بالبنوك التجارية	180	154	%85.56
المجموع	200	174	%87

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يوضح الجدول رقم (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 87% وهذا يدل على أن أغلبية الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم علي مجتمع الدراسة المعني.

الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، وقد تضمنت الأساليب، التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة.

المنوال

تم استخدام مقياس المنوال ليعكس اتجاه إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

استخدام اختبار (كاي تربيع)

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض

الدراسة) صحيحا. أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل(فرض الدراسة) ليس صحيح.

اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

جدول رقم (2): معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
لعبارات الفرضية الاولى	0.8214	0.9063
لعبارات الفرضية الثانية	0.7735	0.8795
لعبارات الفرضية الثالثة	0.6282	0.7926
لعبارات الفرضية الرابعة	0.6266	0.7916
لعبارات الفرضية الخامسة	0.8222	0.9068
لجميع عبارات الاستبانة	0.8577	0.9261

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يوضح الجدول رقم (2) بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (85.77%) فيما بلغ معامل الثبات (92.61%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة العالية في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

اولاً التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

شملت عينة الدراسة الاتي:

1. الافراد من مختلف الاجناس (ذكر، انثى).

2. الافراد من مختلف الفئات المؤهلات العلمية (شهادة ثانوية، دبلوم وسيط، بكالوريوس، فوق الجامعي).
3. الافراد من مختلف الفئات العمرية (اقل من 25 سنة، من 25 سنة – 30 سنة، من 31 سنة –40 سنة، من 41 سنة – 50 سنة، 50 سنة فاكثر).
4. الافراد من مختلف سنوات الخبرة (اقل من 20 سنة، من 20 سنة – 25 سنة، اكثر من 25 سنة)

جدول رقم (3): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	المفردات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	112	64.4
	انثى	62	35.6
المجموع		174	%100
المؤهل العلمي	شهادة ثانوية	1	.6
	دبلوم وسيط	9	5.2
	بكالوريوس	66	37.9
	فوق الجامعي	98	56.3
المجموع		174	%100
العمر	اقل من 25سنة	18	10.3
	25سنة–30سنة	40	23.0
	31سنة–40سنة	63	36.2
	41سنة–50سنة	42	24.1
	50سنة فاكثر	11	6.3
المجموع		174	%100
سنوات الخبرة	اقل من 20سنة	114	65.5
	20سنة–25سنة	43	24.7
	اكثر من 25سنة	17	9.8
المجموع		174	%100

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (3) ان اغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (112) فرداً، تلتها الافراد من الاناث بتكرار بلغ (62) فرداً.و ان اغلب أفراد العينة تحصلوا على الدرجة فوق الجامعية بتكرار بلغ (98) فرداً.و ان اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (من 31 سنة – 40 سنة) بتكرار بلغ (63) فرداً، ان اغلب أفراد العينة تتراوح سنوات

خبرتهم (اقل من 20 سنة) بتكرار بلغ (114) فرداً.يرى الباحثان ان غالبية افراد العينة مؤهلين اكاديمياً، و تقع اعمارهم في مدى متوسط اي مزاولتهم لانشطتهم لفترات مناسبة، ولديهم خبرات عملية تقع في مدى متوسط يمكن الاستفادة منها لابداء ارائهم بصورة علمية ومهنية عالية.

تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات:

يتناول الباحثان فى هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التى اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:أولا" استخدام المنوال: حيث يتم استخدام المنوال لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة(5) كوزن لإجابة أوافق بشدة والدرجة(4) كوزن للإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.ثانيا" استخدام كآي تربيعلاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارات الفرضية.

اختبارات فرضيات الدراسة الميدانية

اختبار الفرضية الأولي التي تنص على (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تكامل السياسة المالية والنقدية وبين تحجيم الطلب المتزايد على النقد الاجنبي):

1- استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (4) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولي:

جدول رقم (4): المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
.1	تكامل السياسة النقدية والمالية يقلل الطلب المتزايد علي النقد الأجنبي ويعمل علي ترشيد الإستخدام.	4	اوافق
.2	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية ، يؤدي الي زيادة الشعور العام بنقص حاد في النقد الأجنبي .	4	اوافق
.3	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يزيد من معدلات الطلب علي النقد الأجنبي للإستيراد من الخارج.	4	اوافق
.4	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يؤثر سلبا علي إستقرار سعر الصرف الأجنبي.	4	اوافق
.5	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يؤدي الي عدم إستقرار النظام المالي والسلامة المصرفية.	4	اوافق

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (4) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان تكامل السياسة النقدية والمالية يقلل الطلب المتزايد علي النقد الأجنبي ويعمل علي ترشيد الإستخدام.

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان عدم تكامل السياسة النقدية والمالية ، يؤدي الي زيادة الشعور العام بنقص حاد في النقد الأجنبي .
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يزيد من معدلات الطلب علي النقد الأجنبي للإستيراد من الخارج.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يؤثر سلبا علي إستقرار سعر الصرف الأجنبي.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يؤدي الي عدم إستقرار النظام المالي والسلامة المصرفية.

2- استخدام اختبار كاى تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الثانية ويوضح الجدول رقم(5) نتائج اختبارمربع كاى لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية:

جدول رقم (5): نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الأولي

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاى الجدولية*	مستوى المعنوية
.1	تكامل السياسة النقدية والمالية يقلل الطلب المتزايد علي النقد الأجنبي ويعمل علي ترشيد الإستخدام.	86.736	3	7.815	.000
.2	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية ، يؤدي الي زيادة الشعور العام بنقص حاد في النقد الأجنبي .	173.356	4	9.488	.000
.3	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يزيد من معدلات الطلب علي النقد الأجنبي للإستيراد من الخارج.	153.989	4	9.488	.000
.4	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يؤثر سلبا علي إستقرار سعر الصرف الأجنبي.	169.506	4	9.488	.000
.5	عدم تكامل السياسة النقدية والمالية يؤدي الي عدم إستقرار النظام المالي والسلامة المصرفية.	159.276	4	9.488	.000

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

يمكن تفسير نتائج الجدول **رقم (5)** كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (86.736) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (173.356) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (153.989) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (169.506) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (159.276) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

يستنتج الباحثان بأن فرضية الدراسة الاولي التي نصت على ان (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تكامل السياسة المالية والنقدية وبين تحجيم الطلب المتزايد على النقد الاجنبي)، تم إثباتها.

اختبار الفرضية التي تنص على: (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اتباع استراتيجيات ذات اهداف محددة وبين استقرار موارد النقد الاجنبي):

1- استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولا" تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (6) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (6):المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1	إتباع إستراتيجية التحفيز ساهم في إستقرار موارد النقد الأجنبي .	5	اوافق بشدة
2	إستراتيجية إنشاء وحدة للإنذار المبكر بأزمات النقد الأجنبي يساعد في وضع الخطط الإستراتيجية التي تدعم موارد النقد الأجنبي.	4	اوافق
3	إتباع استراتيجية تقوية و تطوير الجهاز المصرفي و بناء القدرات يساهم في إستقرار موارد النقد الاجنبي.	4	اوافق
4	إتباع استراتيجية تشجيع المنتج المحلي و ترشيد الإنفاق العام يحقق إستقرار موارد النقد الأجنبي.	5	اوافق بشدة

5	إتباع إستراتيجية زيادة و تعظيم الإيرادات من الصادرات غير البترولية يحقق الإستقرار في مـــوارد النقد الاجنبي.	5	اوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (6) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان إتباع إستراتيجية التحفيز ساهم في إستقرار موارد النقد الأجنبي .
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية عشر (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان إستراتيجية إنشاء وحدة للإنذار المبكر بأزمات النقد الأجنبي يساعد في وضع الخطط الإستراتيجية التي تدعم موارد النقد الأجنبي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة عشر (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان إتباع استراتيجية تقوية و تطوير الجهاز المصرفي و بناء القدرات يساهم في إستقرار موارد النقد الاجنبي.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة عشر (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان إتباع استراتيجية تشجيع المنتج المحلي و ترشيد الإنفاق العام يحقق إستقرار موارد النقد الأجنبي.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة عشر (5) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على ان إتباع إستراتيجية زيادة و تعظيم الإيرادات من الصادرات غير البترولية يحقق الإستقرار في موارد النقد الاجنبي.

2- استخدام اختبار كاى تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الثالثة ويوضح الجدول رقم(7) نتائج اختبارمربع كاى لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثانية:

جدول رقم (7): نتائج اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لاراء الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاى المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاى الجدولية*	مستوى المعنوية
1	إتباع إستراتيجية التحفيز ساهم في إستقرار موارد النقد الأجنبي .	56.977	4	9.488	.000
2	إستراتيجية إنشاء وحدة للإنذار المبكر بأزمـــات النقـــد الأجنبـــي يساعد في وضع الخطط الإستراتيجية التي تـــدعم مـــوارد النقـــد الأجنبي.	134.000	3	7.815	.000
3	إتباع استراتيجية تقوية و تطوير الجهاز المصرفي و بناء القدرات يساهم في إستقرار موارد النقد الاجنبي.	175.885	4	9.488	.000

4	إتباع استراتيجية تشجيع المنتج المحلي و ترشيد الإنفـاق العـام يحقق إستقرار موارد النقد الأجنبي.	177.034	4	9.488	.000
5	إتباع إستراتيجية زيادة و تعظيم الإيرادات من الصادرات غيـر البترولية يحقق الإستقرار في موارد النقد الاجنبي.	157.667	4	9.488	.000

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

(*) قيمة مربع كاى الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

يمكن تفسير نتائج الجدول **رقم (7)** كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (56.977) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (134.000) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (175.885) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة عشر (177.034) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة عشر (157.667) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاى الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة.

يستنتج الباحثان بأن فرضية الدراسة الثانية التي نصت على ان (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اتباع استراتيجيات ذات اهداف محددة وبين استقرار موارد النقد الاجنبي)، تم إثباتها .

النتائـــــــج:

إستناداً الي الرصد و التحليل فقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج تتمثل في الآتي:-

1. توصلت الدراسة الي أن تكامل السياسة النقدية والمالية يقلل الطلب المتزايد علي النقد الأجنبي ويعمل علي ترشيد الإستخدام.
2. بينت الدرسة أن اتباع استراتيجيات ذات اهداف محددة يحقق الاستقرار في موارد النقد الاجنبي

التوصيات:

علي ضوء ما تقدم من نتائج، تتقدم الدراسة بالتوصيات التالية :

1-تقتضي الضرورة مراجعة السياسات الحالية للنقد الأجنبي بحيث تلبي إحتياجات المرحلة، و تواكب الواقع، و تعمل علي معالجة الجوانب السالبة و إزالة التشوهات في السياسات الحالية.

2-ضرورة تكامل السياسات المالية و النقدية بما يخلق الإستقرار في سوق النقد الأجنبي.

3-تشجيع القطاعات غير التقليدية مثل قطاع السياحة ، و قطاع التعدين لإستحداث مصادر جديدة للمساهمة في زيادة موارد النقد الأجنبي.

4-تقليل الإنفاق الحكومي مما يساعد علي خفض معدلات التضخم، و بالتالي يؤدي الي إستقرار سعر الصرف.

5-العمل علي تشجيع تدفق النقد الأجنبي عبر الجهاز المصرفي و جعله القناة الوحيدة لإنسياب موارد النقد الأجنبي و ذلك بوضع السياسات، و إتباع الإستراتيجيات التي تعمل علي إزالة الفوارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي، بجانب سن التشريعات التي تدعم هذا التوجه.

المراجع:

1. مأمون محمد سيد أحمد الفكي، (2005)، سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، الخرطوم.
2. أبوبكر عبدالله سليمان الطيب، (1999)، سياسة التحرير الإقتصادي وأثر على موارد وإستخدامات النقد الأجنبي، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، الخرطوم.
3. الصادق عثمان حميده، (2008)، أثر سياسات سعر الصرف على أداء متغيرات الإقتصاد الكلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية. أمدرمان
4. مجدي فتحي محمود، (1999) سياسات النقد الأجنبي في السودان (1980 - 1995)، الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.
5. آدم علي يحيى آدم، (2009)، الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة أم درمان الإسلامية، أمدرمان.
6. الأمين آدم أبو القاسم ، (2009)، التسهيلات الممنوحة للصادرات غير البترولية ، ورقة بحثية غير منشورة، وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، الخرطوم.
7. محمد خير أحمد الزبير ، (2009)، القروض والمعونات وأثرها علي التنمية الإقتصادية ، تجربة السودان في نصف قرن ، دار السداد ، الخرطوم..
8. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، (2001)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع العملة ، الخرطوم.
9. تقرير بنك السودان، (2000-2012)، بنك السودان المركزي ، الخرطوم.
10. اوما سيكاران، (2006)، طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض.
11. مصطفى فؤاد عبيد، (2003)، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العالمية، غزة.